مجتمع

البرازيل: مصرع 7 أشخاص بتحطم طائرة صغيرة

لقي سبعة أشخاص على الأقل مصرعهم إثر تحطم طائرة صغيرة، الاثنين، في بلدة ريفية بولاية ميناس غيرايس، جنوب شرقي البرازيل. وبحسب إدارة الإطفاء، فإن اثنين آخرين كانا على متن الطائرة لم يتم تحديد مكانهما بعد. وقال شهود عيان إن الطائرة انفجرت في الجو قبل أن تصطدم بالأرض، وإن عاصفة مصحوبة بأمطار ورياح ضربت المنطقة التي تحطمت فيها الطائرة وقت وقوع الحادث. وفي شهر ديسمبر/ كانون الأول، لقي خمسة أشخاص من بينهم قاصر مصرعهم من جراء تحطم طائرة صغيرة في منطقة سكنية بولاية ساو باولو. (قنا)

«كير»: الإسلاموفوبيا تتضاعف في الولايات المتحدة

قال مجلس العلاقات الأميركية الإسلامية (كير)، الاثنين، إن الشكاوى من التمييز والكراهية ضد المسلمين في الولايات المتحدة ارتفعت بنحو 180 في المائة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من بدء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. وقال المجلس إنه تلقى 3578 شكوى خلال آخر ثلاثة أشهر من عام 2023، وسط «موجة مستمرة من الكراهية المعادية للمسلمين والفلسطينيين». وذكر أن الشكاوى من التمييز في العمل تصدرت القائمة بواقع 662 حالة، إضافة إلى 472 شكوى عن جرائم ووقائع كراهية، و448 شكوى من التمييز في التعليم. (رويترز)

(احمد زقوت/ الاناضول)

مقاومة الجوع في غزة

تجلس الفلسطينية عواطف البسيوني أمام منزل نزحت إليه في بلدة جباليا، قادمة من بيت حانون في أقصى شمالي قطاع غزة، تدقق النظر في وعاء يحتوي على حبوب كانت مخصصة لإطعام الحيوانات لتنقيتها من الشوائب، بمعاونة أحفادها؛ قبل أن تطحنها لتحولها إلى خبز. ويقول حسن شرف، من تل الزعتر، إن الشعير الذي كان في السابق طعام الحيوانات أصبح طعامهم، وإنهم يعجزون عن توفير الغذاء للأطفال في ظل شح المساعدات التي تصل إلى شمالي القطاع. يتكرر هذا مع آلاف الفلسطينيين الذين يعانون من نفاد الأغذية، وعدم توفر الطحين (الصورة)، بعد 4 أشهر من الحرب والحصار المشدد. وحسب وزارة الصحة في غزة، فإن نحو 600 ألف شخص يتعرضون في مناطق الشمال لخطر الموت نتيجة الجوع والقصف، فيما حذرت الأمم المتحدة من أن 2,3 مليون شخص في القطاع معرّضون لخطر المجاعة. وفي منتصف نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، أعلنت منظمة الأغذية والزراعة الأممية «فاو» أن جميع سكان القطاع يعانون من «انعدام الأمن الغذائي» بسبب الحصار الإسرائيلي. ودخلت المساعدات الإنسانية إلى مناطق شمالي غزة، لأول مرة، خلال الهدنة الإنسانية التي بدأت في 24 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، واستمرت مدة أسبوع. ومع عودة القتال، منع الاحتلال دخول المساعدات حتى بداية يناير/ كانون الثاني، حين بدأت وكالة «أونروا» إدخال عدد قليل من الشاحنات، مؤكدة أنها «لا تلبّي سوى 7 في المائة من احتياجات السكان».

(الأناضول)

ليبيا: تكرار استهداف النشطاء والحقوقيين

طرابلس ـ **أسامة علي**

لا تزال قضية الخطف وحجز الحريات تؤرق النشطاء والحقوقيين وعامة المجتمع المدني والأهلي في ليبيا، بسبب استمرارها وتصاعدها على أيدي أفراد ينتمون إلى جهات أمنية وعسكرية مختلفة، في وقت لا تتوفر الضوابط والتشريعات القانونية لحماية حرية الرأي. وأعلنت منظمة «ضحايا» لحقوق الإنسان (غير حكومية) أن الكتيبة 128 التابعة للواء المتقاعد خليفة حفتر اعتقلت الناشطة المدنية مريم الورفلي في سبها (جنوب). وأوضحت أن الورفلي استدعيت إلى أحد مقار مليشيا حفتر في مدينة سبها، ثم اعتقلت ونقلت الى مدينة بنغازي بعدما رفضت نشر شريط مصور يتضمن اعتذارها عن تدوينات كتبتها على «فيسبوك»، انتقدت فيها قيادة حفتر، واتهمتها بالتسبب في تردي الأوضاع المعيشية، وأوردت إحدى التدوينات أن أفراداً في الكتيبة 128 أساؤوا معاملة أهالي سبها لدى إشرافهم على توزيع أنابيب لغاز الطهي في مستودع بالمدينة. تزامن ذلك مع إعلان منظمة «رصد الجرائم» (غير حكومية) أن مسلحين اعتقلوا الناشط سعد العبدلي في مقر عمله بمنطقة برسس شرقي مدينة بنغازي، واقتادوه الى جهة مجهولة، مشيرة إلى أن مسلحين سبق أن اعتقلوا العبدلي في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، ثم أطلقوا سراحه.

وفي منتصف ديسمبر الماضي، أعلنت منظمة «رصد الجرائم» تسليم قوات حفتر جثة الناشط أحمد بوفنارة إلى ذويه، بعد نحو شهرين من اعتقاله على أيدي مسلحين تابعين لحفتر في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وفي 25 ديسمبر، اعتقل جهاز الأمن الداخلي في طرابلس الأكاديمي بشير عريبي من داخل حرم جامعة طرابلس، بسبب مطالبته الحكومة بتنفيذ وعودها بمنح أساتذة الجامعات حقوقهم العلمية والوظيفية.

ويعزو الناشط الحقوقي عماد عثمان عمليات الاعتقال والخطف إلى امتلاك الجماعات المسلحة هامشاً كبير في الحركة لتنفيذ الاعتقالات في ظل تضارب الصلاحيات، واعتقاد كل مجموعة مسلحة أنها تملك حق ضبط الأمن، وفرضه بالقوة. موضحاً أن «اتهام الجماعات المسلحة بارتكاب الانتهاكات من دون تطوير التشريعات سيجعل كل مجموعة تمارس الاعتقالات إذا شعرت بأي أمر يهددها، حتى إذا كانت تدوينة على فيسبوك. الأفق الضيّق لتفكير الجماعات المسلحة يقودها إلى هذه السلوكيات من أجل تعزيز سيطرتها». ويقول أستاذ القانون الدولي علي الحجاجي لـ«العربي الجديد»: «شكلت جرائم مقابر ترهونة أكبر واجهة لانتهاكات الخطف والقتل، لكن محكمة العدل الدولية لم تصدر حتى الآن أي أمر اتهام أو جلب لأن الجرائم تتعلق بأشخاص نافذين في المشهد السياسي المرتبط بمصالح دول كبرى. بعد اغتيال محمود الورفلي في بنغازي، والذي يرجح بأنه قائد الإعدامات في ترهونة، والذي أمرت محكمة العدل الدولية بمثوله أمامها للتحقيق، أقفلت المحكمة الملف، ويعلم الجميع أن تصفية الورفلي هدفت إلى إخفاء أدلة تتصل بالانتهاكات التي نفذها، وتطاول جهات تتمتع بالنفوذ».

وتتهم أطراف عدة مليشيا «الكانيات» بارتكاب مجازر المقابر الجماعية، وتضم المليشيا عناصر من ترهونة تحالفوا مع مليشيا حفتر خلال عدوانه على العاصمة طرابلس بين عامي 2019 و2020، ويوجد غالبية أفراد مليشيا «الكانيات» في مناطق سيطرة حفتر في جنوبي ليبيا وشرقها، كما يتحدث نشطاء عن تورط شخصيات بارزة في قوات حفتر بتلك الجرائم، وتحديداً من قيادات الكتيبة 128، ولواء طارق بن زياد.

ويقترح الحجاجي إشراك القضاء في عمليات القبض والتحقيق من أجل توفير الحماية للنشطاء والإنصاف في الأحكام. ويقول: «هناك أيضاً جانب توعوي خاص بنشاط الحقوقيين، فالمواقف الشخصية تدفع بعضهم إلى إثارة قضايا في وقت لا يتناسب مع الظروف، ولا بدّ أن يخضع النشاط الحقوقي لضوابط، لكن ذلك لا يعفي الجماعات المسلحة والسلطات من مسؤولية الانفلات الكبير الذي يهدد الحقوق والحريات».

تقارير دولية

تكرر مؤسسات حقوقية دولية، مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية، نشر تقارير تكشف حجم جرائم الخطف والوضع السيئ الذي يهدد الحريات والحقوق في ليبيا، لكن أستاذ القانون الدولي علي الحجاجي يتساءل حول مدى جدية تلك التقارير الدولية، ودورها في تنبيه المؤسسات العدلية المحلية إلى الانتهاكات.

تحقيق

تعرّضت مدينة رفح لما يمكن وصفه بأنه طوفان نزوح ضم نحو مليون شخص انتقلوا إلى أصغر محافظات قطاع غزة، وشهدت المدينة المكتظة خلال الأيام الأخيرة أجواء باردة ممطرة، ما فاقم من معاناة النازحين

النازحون في رفح

عشرات الآلاف من الغزيين بلا مأوى ولا طعام

غزة ـ **امجد ياغي**

يوجد عشرات الآلاف من النازحين الفلسطينيين في منطقة الحدود المصرية مع مدينة رفح في أقصى جنوب قطاع غزة، وهم يعيشون داخل خيام بسيطة، حصلوا عليها عبر المساعدات الإنسانية، أو صنعوها بأيديهم من بقايا البلاستيك والأقمشة، لكن تلك الخيام لم تحمهم من المنخفض الجوي الذي ضرب المنطقة خلال الأيام الأخيرة.

تشكل مدينة رفح أقل من 20 في المائة من مساحة قطاع غزة الكلية، لكنها أصبحت خلال الشهرين الأخيرين تؤوي غالبية سكان القطاع، في حالة يشبّهها البعض بأنها «انفجار النازحين»، وغالبية هؤلاء الذين نزحوا إلى المدينة لا يزالون بانتظار الحصول على مكان لإيواء أسرهم، وليس بينهم من يعرف مصيره، كما لا تتوقف حركة النزوح مع استمرار الهجمات الإسرائيلية على مناطق مدينة خانيونس، والتي لا يزال بعض سكانها والنازحون إليها عاجزين عن الانتقال إلى رفح، في ظل عدم وجود آلية تضمن خروجهم الآمن.

وحسب تقديرات المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، فإن مدينة رفح تضم نحو مليون ونصف مليون نسمة، غالبيتهم العظمى من النازحين، وهم يتوزعون على مناطق المدينة ومخيم رفح الكبير، ووصل الكثير من النازحين إلى المنطقة المحاذية للحدود المصرية، وهم يشاهدون بالعين المجردة الجنود المصريين يتجولون على طول السور الحدودي الحديدي المغطى بالأسلاك الشائكة، حتى إن بعضهم يحادثون الجنود المصريين. لكن المشهد على الحدود ماساوي، فعند كبير من أطفال النازحين حفاة، والكثير من الخيام غمرتها مياه الأمطار الغزيرة التي هطلت مساء الجمعة الماضي، واقتلعت الرياح عشرات من خيام النازحين الرديئة، بعد أن تسربت مياه الأمطار إلى داخلها، وأغرقت الفراش والأغطية، ما حرم النازحين وأطفالهم من النوم في تلك الليلة الباردة.

خسر النازح عوض أبو بيضة (37 سنة) خيمته التي وضعها قبل أيام فقط بالقرب من الحدود المصرية، والتي نقلها من محيط مدرسة إيواء في مدينة خانيونس، عندما هاجم جيش الاحتلال المنطقة. حاول أبو بيضة الحفاظ على خيمته عبر نصبها بالقرب من إحدى الخيام الكبيرة حتى تسندها، لكن الرياح كانت شديدة، فاقتلعتها، ليبقى مع عائلته في العراء.

ورغم الظروف الجوية السيئة، لا تتوفر الأغطية والملابس والخيام المناسبة لغالبية النازحين، ويعاني النازحون الجدد بشكل أكبر، إذ استطاع بعضهم حمل الأغطية خلال رحلة النزوح، لكن الغالبية لم تتمكن من ذلك، بسبب اضطرارها إلى النزوح سريعاً. يقول أبو بيضة لـ«العربي الجديد»: «مدينة رفح تجمع ثلثي الغزيين حالياً، والزحام الشديد يجعلها أشبه بأرض المحشر، والغالبية تجد صعوبات كبيرة في توفير الطعام اليومي، فالطعام نادر، وما يتوفر منه طاولته الغلاء الذي ضرب أسواق المدينة». يتابع: «ظروفنا صعبة، ولا تتوفر لدينا حتى وسائل التدفئة البدائية، وقبل أيام ركضت خلف شاحنة المساعدات للحصول على غطاء رديء يجري توزيعه، لكنني لم أتمكن من الحصول عليه، وتعاني أسرتي من البرد القارس منذ أن نزحنا من جامعة الأقصى في خانيونس باتجاه مدينة رفح، وفي بعض الليالي تسمح لنا العائلات بالمبيت معها في خيامها، لا يوجد مكان، ولا يوجد طعام، ونمشي في الشارع كأننا في يوم القيامة، وقد شاهدنا الموت بأعيننا ألف مرة خلال هذا العدوان، والجميع يشعرون بأن مصيرنا إما الموت أو التهجير إلى خارج قطاع غزة، والتهجير يخيفني كثيراً، وأتمنى أن أموت ولا أجبر على مغادرة القطاع لأصبح لاجئاً من جديد». وقضت أعداد كبيرة من النازحين أياماً كثيرة خلال الأسبوع الأخير في شوارع رفح، وينتهم بعضهم وكالة «أونروا» بعدم الاستجابة السريعة لمتطلباتهم الإنسانية، وعلى رأسها توفير الخيام، ومنحهم الأغطية، كما قضى كثيرون أياماً بدون طعام حقيقي، أو تناولوا وجبة واحدة من الطعام طوال اليوم.

يقول علاء أبو غبن (38 سنة)، إن بيانات عائلته لم تكن مسجلة ضمن المستحقين للمساعدات، بينما تصل تلك المساعدات للمسجلين فقط، وإنه يحاول منذ أيام تسجيل بيانات العائلة، معبراً عن قلقه الكبير بسبب التزاحم الشديد في مدينة رفح، والذي يمكن أن ينشر الأمراض والأوبئة بسهولة، وهذا ما حدث مع ابنيه اللذين أصيبا بعدوى فيروسية جلدية أثناء فترة النزوح الأولى في خانيونس، حسب ما أخبره الطبيب في نقطة وكالة أونروا لرعاية النازحين، وهو يرى أن وجود غالبية سكان قطاع غزة في مدينة واحدة، في ظل هذه الأوضاع الصعبة، يهدد بكارثة صحية قد تخلّف وفيات. يضيف أبو غبن لـ«العربي الجديد»: «نزحنا من حي الشيخ رضوان في مدينة غزة، واستمرت رحلة النزوح عبر مراحل عدة حتى الوصول إلى مدينة رفح، ونعاني من قلة الطعام، ولا نملك أغطية ولا خيمة، والمساعدات لا تضم خياماً، ومنذ وصولنا نعيش أشكالاً من الذل خلال البحث عن أي سقف يحمينا من برد الشتاء، ولا نعرف إلى أين نذهب، فعندما يفتح باب لمنح المساعدات للنازحين، يهجم الآلاف على الشاحنات أو مراكز التوزيع، وتصبح الحالة عشوائية، ولا ألوم أحداً، فالناس جائعون ومنهكون ومتعبون، لكننا نعيش أزمة كبيرة داخل مدينة صغيرة باتت تشبه علبة الكبريت المعرضة للاشتعال، وأي شرارة يمكن أن تقتلنا كلنا، وننتظر عدالة الله فقط».

ويحاول عدد من النازحين الذين يمتلكون الخيام مساعدة النازحين الجدد، وينتشر إيواء النساء والأطفال في الخيام، ويلجأ البعض إلى تخصيص فترات للراحة أو النوم داخل الخيام بالتبادل بين الأشخاص، كون تظل أزمة قلة المساعدات تؤرق آلاف العائلات، فضلاً عن الأمراض المنتشرة، وندرة الأدوية، وكذلك المياه الصالحة للشرب. نزح زياد بدوي (58 سنة) قبل نحو شهر إلى مدينة رفح، بعد أن عايش موجات نزوح عدة، منذ استشهاد ابنه عمر (30 سنة) في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، في قصف على حي الرمال بوسط مدينة غزة، وهو يقيم حالياً في خيمة بسيطة، ويحاول مع عدد من النازحين التطوع في طهي الطعام لبقية النازحين، ومساعدة الجرحى والمرضى منهم.

يقول بدوي لـ«العربي الجديد»، إنه يعاني كثيراً لتأمين حاجة أسرته من الطعام والأدوية، خصوصاً زوجته التي تعاني من هشاشة العظام، والتي لا يستطيع توفير الأدوية لها، ويشدد على أن «النزوح الأخير سيفاقم الأزمات، وقد يعجّل بتهجيرنا إلى سيناء، ليصبح الكابوس حقيقة. مدينة رفح على أعتاب كارثة إنسانية، وهي لا تستوعب أعداد النازحين، ولا تتوفر فيها الخدمات لهم، وهناك عجز كبير في الطواقم الطبية، وأزمة في إدخال المساعدات».

ألاف النازحين لا يجدون المأوى في رفح (أحمد حسب الله/ Getty)

يضيف: «لا توجد أية مقومات للحياة في مدينة رفح، فكل الشوارع تغرق عند هطول الأمطار، ولا توجد خدمات حقيقية، وطعامنا اليومي لا يزيد عن رغيف خبز واحد، بينما يتم ترويج أن المساعدات تكفي الجميع، لكنها على أرض الواقع لا تكفي، والناس في مجاعة كبيرة، وخسرت شخصياً نحو 20 كيلوغراماً من وزني منذ بداية العدوان، كل هذا وأنا في مدينة رفح، ولست في المناطق المحاصرة بالشمال».

وتعيش وكالة «أونروا» وضعاً شديد الصعوبة، في ظل هجوم إسرائيلي متزايد عليها، وحجب عدد من الدول المانحة التمويل، بينما هي المؤسسة الأممية الرئيسية التي تعمل على تأمين حاجات النازحين من طعام وخدمة إيواء وأدوية، لكنها في الوقت الحالي تكاد تعجز عن توفير أدنى نوع من الرعاية للنازحين.

وتشير بيانات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» إلى أن ما يقارب 1,7 مليون شخص نزحوا داخل قطاع غزة، وإن الآلاف من هؤلاء يحتمون في مراكز النزوح التابعة لها، أو بالقرب منها، وفي محيط مواقع توزيع المساعدات، وداخل الآف الخيام على الحدود المصرية.

وتؤكد الوكالة الأممية أنه بسبب الوضع الأمني وأوامر الإخلاء الصادرة عن جيش الاحتلال الإسرائيلي، لا تزال أكثر من 150 منشأة تابعة لها تأوي نازحين، مع خروج عدد من مراكز الإيواء في مدينة خانيونس عن الخدمة مؤخراً بسبب القصف، أو اقتحام القوات الإسرائيلية لها، بينما لا تزال المراكز العاملة مكتظة للغاية، ويتجاوز العدد في بعض المدارس بمدينة رفح 15 ألف نازح.

1,500,000
العدد التقديري للسكان في مدينة رفح في الوقت الحالي، والغالبية العظمى منهم نازحون.

تؤوي رفح حالياً غالبية سكان قطاع غزة رغم أنها مدينة صغيرة

تقضي أعداد كبيرة من النازحين أياماً في شوارع رفح لعدم توفر الماوى

عائلات فلسطينية تنشئ خياماً لإيواء المهجرين

بادرت عائلات فلسطينية غير نازحة في مُختلف محافظات قطاع غزة، وتحديداً في المحافظات الوسطى والجنوبية، بإنشاء خيام لاستضافة الأسر النازحة

غزة ـ **علاء الحلو**

ينشغل الفلسطيني مجد أبو عميرة، من مدينة دير البلح، في وسط قطاع غزة، بتجهيز خيمة بلاستيكية تضم الفراش والمستلزمات الأساسية لاستقبال النازحين الذين تقطعت بهم السُبل، ولا يمكنهم توفير ماوى في ظل البرد القارس. وحول سبب مُبادرته بإنشاء خيمة استضافة للنازحين، يقول أبو عميرة لـ «العربي الجديد»، إنه يشاهد العديد من المواقف الصادمة يومياً لأسر كاملة تفترش الرصيف من دون فراش، أو بغطاء واحد لجميع أفراد الأسرة في ظل البرد الشديد، إلى جانب بحث كثيرين عن بيوت للاستئجار، أو مكان للمبيت في المدارس أو مراكز الإيواء المكتظة. يتابع: «هذه المشاهد وغيرها ولّدت لدينا شعوراً بضرورة التحرك، وعمل أي شيء يمكنه تخفيف الأزمة، ومساعدة العائلات، حتى ولو أسرة واحدة، ولو بشكل بسيط، انطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية التي يجب أن يتحلى بها الجميع في ظل الظروف الصعبة التي نمر بها جميعاً، وتستدعي أكبر قدر من التعاون والتكافل».

وتكتظ محافظات قطاع غزة الوسطى والجنوبية بمئات آلاف النازحين، بعد مطالبة الاحتلال الإسرائيلي المواطنين بالتوجه إليها مُنذ الأسبوع الأول للعدوان المتواصل مُنذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ولم يتمكن عدد كبير منهم من استئجار بيوت أو حتى غرف، نتيجة عدم توفر بيوت كافية لأعداد هائلة من النازحين. وتُحاول بعض العائلات التخفيف من أزمة الإيواء الخانقة بأساليب مُختلفة، فمنهم من أتاح خياماً لاستضافة النازحين خلال فترة الليل، ومنهم من تركها لهم حتى يتمكنوا من تدبير أمورهم، والبعض أتاح خياماً للاستفادة الكاملة طيلة فترة الحرب.

وبلغت أبو عميرة إلى أن الخيمة التي قام بإنشائها برفقة أبنائه وعدد من إخوته، تحتوي على بعض الفراش، وإلى جانبها حمام خارجي، ويقول: «كنا نتمنى إنشاء أكثر من خيمة، وتجهيزها بجميع المستلزمات، لكن حالة الغلاء العامة، وانعدام المواد اللازمة حالت دون ذلك، لكن الدعوة ما زالت مفتوحة للجميع لتعميم الفكرة».

ويقول ابنه سمير أبو عميرة (23 سنة) إنه ساعد والده في تجهيز الأرض المقابلة لمنزلهم، وإنشاء الخيمة عليها، تقديراً للظروف الصعبة للنازحين في قطاع غزة، وعلى وجه الخصوص من لم يتمكنوا من إيجاد ماوى، أو استئجار مكان بفعل الغلاء والازدحام.

ويضيف: «تضم الشوارع في مختلف المحافظات الوسطى والجنوبية العديد من القصص المأساوية بفعل حالة النزوح غير المسبوقة، وشاهدنا نساء حافيات الأقدام، وأطفالاً بلا ملابس شتوية تحميهم من برد الشتاء، وعائلات بلا ماوى، وبلا طعام، وكل هذا شجعنا على التعاون لإنشاء الخيام المجانية المزودة ببعض الحاجيات الأساسية». على المنوال نفسه، تعاون الخمسيني السعيد أبو شقفة، مع أبنائه في تجهيز خيمتين لاستضافة عدد من النازحين الذين لم يتمكنوا من توفير ماوى، وقاموا بتوفير الفراش والأغطية، وبعض المواد الغذائية التي يمكنها سد رمقهم لأيام. يقول أبو شقفة لـ«العربي الجديد»، إنه ينبغي على كل قادر في الظروف الحالية أن يشارك في التخفيف من حدة الأزمة، خاصة في ظل التقصير الكبير من المؤسسات الإنسانية والإغاثية، سواء المحلية أو الدولية.

ويوضح: «يعاني كل الفلسطينيين في قطاع غزة من أوضاع اقتصادية صعبة بفعل الحصار الإسرائيلي المتواصل منذ سبعة عشر عاماً، وقد جاء العدوان الحالي ليفاقم تلك المعاناة، مخلفاً مأساة كبيرة، تشمل التهجير القسري الذي دفع الناس إلى ترك بيوتهم للحفاظ على حياتهم وحياة أسرهم، والهرب من الاستهداف الشرس للمدنيين، والمجازر اليومية بحق العائلات، والتي أدت إلى شطب عدد كبير منها من السجل المدني الفلسطيني».

ويفتح بعض الفلسطينيين غير القادرين على إنشاء خيام للنازحين بيوتهم لإيواء المجاني، كما يفعل محمد دخان في مدينة رفح جنوبي القطاع، والذي خصص جميع الشقق السكنية الموجودة في بنايته لمبيت النساء، ويستضيف الرجال في مكان داخل أرضة الملاصقة للبيت.

ويوضح دخان أنه فتح البيت لاستضافة من تقطعت بهم السبل، في ظل عدم قدرتهم على استئجار الشقق، أو إيجاد أي ماوى، بسبب حالة الاكتظاظ الشديدة غير المسبوقة في المناطق الوسطى والجنوبية، والتي أدت إلى اختلال التوازن في جميع الخدمات، علاوة على تأثيرها الواضح في توافر السلع الأساسية، في ظل إغلاق الاحتلال الإسرائيلي المعابر كافة أمام حرية دخول المواد الغذائية، والمساعدات الإنسانية.

خيام بائسة لكنها أفضل من العراء (عبد الرحيم الخطيب/ الأناضول)

ضرب منخفض جوي قطاع غزة حاليا (فرانس برس)

العراق يركز على «حلول السماء» لأزمة المياه

يشدد خبراء في العراق على أن إدارة ملف المياه فاشلة، وأن السدود ليست الحل لتجاوز مشكلات قلّة هطول الأمطار والجفاف، أما الحكومة فتؤكد أهمية إنشاء السدود، وتعتبر أن تدابيرها تعالج الأزمة

بغداد ـ **محمد الباسم**

يخشى المسؤولون في العراق أن يكون الصيف المقبل الأكثر جفافاً في تاريخ البلاد بسبب ندرة المياه في الأنهر الرئيسية والفرعية، في ظل تعمّد دولتي المنبع إيران وتركيا قطع المياه، وواقع احتلال العراق الترتيب الخامس في قائمة الدول الأكثر تأثراً بالتغيّرات المناخية في العالم، ما قلل المساحات الزراعية، وتسبب في هجرة الفلاحين ونفوق المواشي. وفي ظل التوقعات السلبية السائدة، تعتزم وزارة الموارد المائية تشييد 36 سداً لتخزين المياه عام 2025، تتوزع في مناطق صحراوية، ضمن محاولتها الإفادة من مياه الأمطار عبر تخزينها.

وفي منتصف أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، قال وزير الموارد المائية عون ذياب عبد الله إنه «بعد أربعة أعوام من الجفاف، سيشهد العراق، بحسب مؤشرات علمية متوفرة وصور رصدتها أقمار صناعية عالمية، هطولاً مبكراً للأمطار خريف العام الحالي وشتاء العام المقبل، ما سيساهم في تأمين مخزون مياه جيد للشرب والاستخدامات البشرية والزراعة». مؤكداً «عزم الوزارة تشييد 36 سداً خلال عام 2025، بعد استكمال الدراسات لتحديد الاحتياجات ووضع التصاميم الهندسية. مواقع السدود ستتوزع في مناطق الصحراء الغربية ووادي السماوة، وأخرى في الشمال والجنوب والشرق». وأشار عبد الله إلى أن «العراق يملك حالياً 25 سداً لتجميع المياه في مناطقه الشرقية والجنوبية، وأنها تخزّن أكثر من 300 مليون متر مكعب، إضافة إلى سدود حوران ومندلي وقرّانية والأبيض الأول والثاني والثالث التي تخزّن وحدها كمية 70 مليون متر مكعب من المياه، وتستفيد منها مجتمعات الرعي في الصحراء». ولفت أيضاً إلى أن «حجم التخزين يقل في بعض سدود شرق العراق تحديداً، بسبب جريان المياه في ودیان ونقلها مواد طينية وحصى، ووزارة الموارد المائية تبذل مساعي حثيثة لمعالجة مشكلات المياه عبر إنشاء حواجز تهدف إلى تقليل الرواسب الطينية لمنع تسربها إلى السدود». وعلّق مراقبون بأن إعلان العراق إنشاء سدود إضافية كان متوقعاً بعدما اعترفت وزارة الموارد المائية، بأن المخزون المائي هبط إلى أدنى مستوياته، وأنه لا يتجاوز 10 مليارات متر مكعب توجد في بحيرات التخزين الطبيعي، مثل الحبانية والثرثار، وبحيرات صناعية في سدود الموصل وحديثة وبوكان وردبندخان وحمرين والعظيم، وأخرى في مناطق تضم كميات من المياه الجوفية.

تعتزم وزارة الموارد المائية تشييد 36 سداً لتخزين المياه عام 2025

يسأل خبراء عن منافع السدود إذا لم تهطل كميات جيدة من الأمطار

ويقول مدير الهيئة العامة للسدود والخزانات في وزارة الموارد المائية علي راضي، لـ«العربي الجديد»، إن «إعلان الوزارة تشييد نحو 36 سداً يندرج ضمن خطة وضعتها الوزارة لمنع هدر كميات الأنهر، وفرض ترشيد الاستهلاك. ستخصص السدود الجديدة لتخزين المياه، والإفادة من الإيرادات المائية وتغذية المياه الجوفية، وإنعاش المناطق الزراعية القريبة من السدود باستخدام تقنيات حديثة».

ويؤكد راضي أن «وزارة الموارد المائية تدرك حجم التحديات والمشكلات الناتجة عن أزمة نقص المياه، وأنها تتصدى لها باعتماد حلول علمية وواقعية، وبينها استمرار التواصل مع دول الجوار، وتنفيذ تدابير فعّالة في تخطي الأزمة، وعالجت الحكومة تجاوزات كثيرة على الأنهر، ووضعت آليات وضوابط لم تكن موجودة في محافظات عدة، ما أثرّ في واقع الزراعة وثروة الأسماك، وهي تعتقد بحسب الجداول والدراسات الموضوعة بأن سدود تجميع مياه الأمطار ستعزز فرص العراق في إنعاش موارده».

ويعد العراق بين دول العالم الأكثر غنىً بالثروة المائية لأنه يملك نهري دجلة والفرات اللذين ساعدا في تأسيس حضارات بلاد الرافدين، إضافة إلى فروع أنهر مهمة، مثل العظيم والزاب الكبير والزاب الصغير والخابور ونهر ديالى ونهر الدجيل ونهر الكارون ونهر شط العرب، وأكثر من 35 نهراً في الشرق وفي منطقة الأهوار، وأخرى تصل من إيران، لكن السنوات الماضية شهدت تراجعاً كبيراً في الإيرادات المائية بسبب قطع وصول المياه من تركيا وإيران. وفتحت إيران، مطلع العام الماضي، نهر الكارون الذي يصب في شط العرب، في حين تؤكد الحكومة العراقية أن قضية المياه مع تركيا مسألة سياسية لأن تركيا تربطها بقضية تصدير النفط وحزب العمال الكردستاني، لذا أنشأت سدوداً تفوق حجم الحوض المائي.

ويقول عضو جمعية «النشاط البيئي» في العراق صاحب الحريشاوي، لـ«العربي الجديد»، أن «السدود الجديدة لتخزين المياه ستعتمد على الأمطار، لكن أي مسؤول في وزارة الموارد المائية لم يسأل ماذا سيحدث في حال عدم هطول كميات جيدة من الأمطار، في وقت تشير تقديرات إلى أن موسم الأمطار سيكون ضعيفاً. لا شك في أن السدود مهمة، وهي موضع حديث خبراء منذ نحو 10 سنوات، ولا أعتقد شخصياً أن تشييد السدود سيحصل خلال العام المقبل بسبب سيطرة عشائر وأحزاب على بعض الأنهر والمصبات».

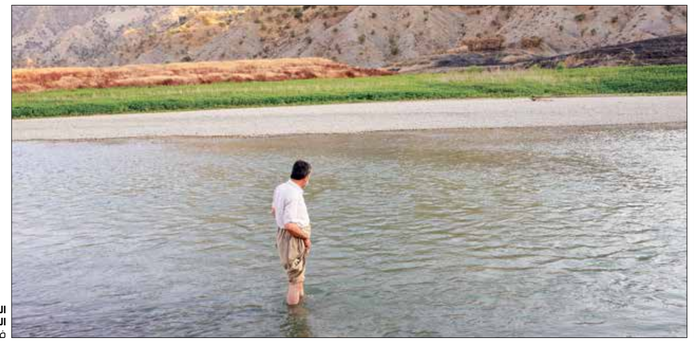
العراق تحت خط الفقر
العالم المدفع عربيا (فريف فرج/ الأناضول)